الأمم المتحدة
S/2017/544
مجلس الأمن
Distr.: General
28 June 2017
Arabic
Original: English

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس مجلس الأمن وتتشرف بأن تحيل إليكم طيه رسالة من السيد فائز مصطفى السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن الأصول الليبية المجمَّدة بموجب الجزاءات المفروضة من مجلس الأمن (انظر المرفق).

060717 050717 17-10750 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة لليبيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

يطيب لي بداية أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن الدولي لهذا الشهر متمنياً لكم التوفيق، كما نثمّن عالياً جهودكم لمساعدة بلادي ليبيا في إعادة الاستقرار وبناء السلام واستدامته لكي تكون عضواً فاعلا في المجتمع الدولي وتساهم في دعم السلم والأمن الدوليين.

لقد علمنا بأن لجنة الجزاءات المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) تلقت مخاطبات من بعثات دائمة لدى الأمم المتحدة بنيويورك تطلب فيها الحصول على استثناءات من اللجنة لتسديد بعض المبالغ تحت مسمى ديون على الدولة الليبية من الحسابات المجمَّدة بقراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) والخاصة بالمؤسسة الليبية للاستثمار أو الشركات والمحافظ التابعة لها، وتستند تلك المراسلات على رسائل موقعة من أعضاء المجلس الرئاسي، لذلك نود إفادتكم بما يلي:

أولا: وفقاً للاتفاق السياسي الليبي، فإن قرارات المجلس تصدر وفقاً للآلية المبينة في الاتفاق وتُمهر بتوقيع رئيس المجلس الرئاسي، كما أنه لا يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس الرئاسي (نواباً أو وزراء)، سواء كان مقاطعاً لاجتماعات المجلس أو مداوماً على حضورها، أن يخاطب أي جهة أجنبية وخاصة مخاطبة الدول والمنظمات الدولية، وأن المخول بالتوقيع حصرياً على القرارات وكافة رسائل المجلس هو رئيس المجلس شخصياً، لذلك لا يُعتد بأية رسائل صادرة عن أي من أعضاء المجلس الرئاسي أو أية مخاطبات مشابهة وردت أو قد ترد إليكم مستقبلا ولو كانت مطبوعة على الورق الرسمي للمجلس الرئاسي إذا لم تكن ممهورة بتوقيع رئيس المجلس الرئاسي شخصياً.

ثانيا: إن أوجه إنفاق أموال وأصول المؤسسة الليبية للاستثمار وحتى عوائدها محددة بقانون إنشائها، والغرض الرئيسي من إنشائها هو الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة. وليس من أوجه إنفاق حتى عائداتها – إن وجدت – في مثل هذه المجالات.

ثالثا: أود تذكيركم في هذا السياق بما تتعرض له أصول المؤسسة الليبية للاستثمار من تدهور وتآكل في أصولها المجمَّدة نتيجة لنظام الجزاءات وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١) و ١٩٧٣ (٢٠١١) الذي تسبب في خسائر كبيرة في قيمة الأصول بدلا من الحفاظ على هذه الأصول تحت التجميد وجني بعض العائدات. لذلك لم يحقّق نظام الجزاءات الغرض الحقيقي منه في حالة ليبيا، وهو حماية وحفظ الأصول وليس تبديدها كما يحصل فعلياً. وسأوجه لكم كتاباً مستقلا يتناول هذا الموضوع وآثاره السلبية على أصول الصندوق السيادي للشعب الليبي وضرورة معالجة ذلك في أسرع وقت.

(*توقيع*) فائز مصطفى **السراج**

رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني